

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.8/2019/10
27 February 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية
الدورة الثانية

بيروت، 20-21 آذار/مارس 2019

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت

التكنولوجيا كأداة لجعل المدن آمنة مكافحة للعنف ضد المرأة

موجز

يُعرض على لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، في إطار هذا البند، موجز سياسات حول التكنولوجيا كأداة لجعل المدن آمنة مكافحة للعنف ضد المرأة. ويستعرض الموجز الأطر الدولية المعنية بسلامة النساء في المدن والأماكن العامة، وقوانين الدول العربية بشأن التحرش الجنسي. ويقترح حلولاً تكنولوجية لتعزيز سلامة النساء في المدن ويقدم توصيات حول هذا الموضوع.

ولجنة التكنولوجيا من أجل التنمية مدعوة إلى مناقشة محتويات الموجز والتوصيات المقدّمة فيه.

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2019/Brief.1
15 February 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

موجز سياسات

التكنولوجيا كأداة لجعل المدن آمنة مكافحة للعنف ضد المرأة



الأمم المتحدة
بيروت، 2019

ملاحظة: أعدت موجز السياسات هذا السيدة سكيبة النصراوي، مسؤولة الشؤون الاجتماعية، قسم المساواة بين الجنسين، مركز الإسكوا للمرأة، تحت إشراف السيدة ندا دروزة، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين، والسيدة مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة. لتقديم تعليقات يرجى الاتصال: al-nasrawi@un.org.

19-00089

المحتويات

الصفحة

1 المقدمة
	الفصل
2 أولاً- معلومات أساسية
2 ألف- الأطر الدولية المعنية بالعنف ضد المرأة
3 باء- توسُّع المدن والعنف ضد المرأة والتنمية المستدامة
4 جيم- العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة: وباء غير معترف به
6 دال- العنف الجنسي والتحرش بالمرأة في الأماكن العامة: الإطار القانوني
9 ثانياً- حلول مبتكرة لمعالجة العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة
 ألف- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتوعية حول العنف الجنسي
10 والتحرش بالنساء في الأماكن العامة
10 باء- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للدعوة إلى توفير خدمات آمنة
11 جيم- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للإبلاغ عن الأماكن العامة غير الآمنة
12 دال- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتتبع السلامة في الأماكن العامة
14 ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

قائمة الجداول

 -1 التقاطعات بين أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة واتفاقية القضاء
2 على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
7 -2 نظرة عامة على القوانين المتعلقة بالتحرش الجنسي في الأماكن العامة

المقدمة

تشهد المنطقة العربية على غرار دول أخرى في أنحاء العالم ازدهاراً غير مسبوق في التوسع الحضري العمراني، بما في ذلك إنشاء مدن جديدة تنبغي إدارتها بعناية لتلبية احتياجات سكان المدن الذين يزدادون عدداً وتحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والاستدامة البيئية. وتشمل التحديات تزايد الفقر في المناطق الحضرية، وكون البنية التحتية مُجهدّة، خاصة في قطاعات المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل، وتدهور الجودة البيئية، وارتفاع مستويات الجريمة. كما أن اللامساواة والعنف ضد المرأة يرتبطان بالتحديات الناشئة عن توسع المدن.

يُرتكب العنف ضد المرأة في المجالين الخاص والعام. ومن أشكاله السائدة في المدن، على المستويين العالمي والإقليمي، العنف الجنسي والتحرش بالمرأة في الأماكن العامة، ما يقيد قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة في الحياة المدنية وينتهك حق المرأة في المدينة¹، أي حقها في العيش حياة خالية من العنف والخوف ومن انتهاك حقوقها في الأماكن التي تعيش وتعمل فيها. ومكافحة هذا العنف أمر بالغ الضرورة. ويدعو قرار الجمعية العامة 148/73، وهو الأول من نوعه، إلى تكثيف الجهود لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليهما، بما في ذلك التحرش الجنسي. وقد اعترفت الأمم المتحدة من خلال هذا القرار بالتحرش الجنسي كعائق أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوقهن الإنسانية.

وتركز **خطة التنمية المستدامة لعام 2030** و**الخطة الحضرية الجديدة** أيضاً على المدن والمجتمعات الشاملة للجميع والأمنة. ويرمي الهدف 11 من خطة 2030 إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ وتتعهد "الخطة الحضرية الجديدة" بالتصدي للتمييز وضمان سلامة النساء والفتيات في المجالين الخاص والعام.

وتستخدم البلدان وسائل مختلفة لتحقيق خطط التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك السياسات السلمية والتشريعات النافذة² والإصلاحات والخدمات المعززة. وقد اتسع نطاق بعض المبادرات ليشمل استخدام التكنولوجيات، وتحديدًا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للتصدي لبعض التحديات التي أثّرت أعلاه. ويتناول موجز السياسات هذا الحلول الدولية والإقليمية لمعالجة المخاوف المتعلقة بسلامة المرأة في الأماكن العامة. كما يستعرض التجارب الناجحة في اعتماد قوانين لتجريم العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة، وكيف يستخدم بعض البلدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتوعية بشكل مبتكر والدعوة إلى توفير أماكن عامة آمنة والإبلاغ عن الأماكن العامة غير الآمنة وتتبع السلامة. ويختتم بتوصيات إلى الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة العربية حول طرق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصدي للعنف ضد المرأة في الأماكن العامة وضمان مدن أكثر أمناً.

1 Erika Fraser, Kalpana Viswanath and Laura Maclean, "Violence against women and girls, infrastructure and cities", Briefing Paper (Infrastructure and Cities for Economic Development, March 2017).

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، **عدالة النوع الاجتماعي والقانون: تقييم للقوانين المؤثرة على المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية** (بيروت، 2018).

أولاً- معلومات أساسية

ألف- الأطر الدولية المعنية بالعنف ضد المرأة

يتطرق عدد من خطط التنمية العالمية لتوسع المدن العمراني والعنف الجنسي والتحرش بالمرأة في الأماكن العامة. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة التي صاغتها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015 كجزء من خطة 2030 هدفاً مستقلاً بذاته (الهدف 11) وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة وشاملة للجميع، مع التركيز على تضمين قضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء والفتيات بالأمان في الأماكن العامة. ويدعو المقصد 7-11 إلى توفير سُبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛ ويهدف المقصد 2-11 إلى توفير إمكانية وصول الجميع إلى نُظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشّة، بمن فيهم النساء. وهناك صلة مباشرة بين الهدفين 5 و11 فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فالأخير يركز على القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغيره من أنواع الاستغلال.

وعلى نحو شبيه، تعتبر "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016، الأمن في الأماكن العامة أولوية عليا من أولويات التنمية. وهي توفر مبادئ أساسية لجعل المدن شاملة للجميع، مع التركيز على اشتغال الجنسين؛ وتشير إلى أن مشاركة النساء ضرورية لبناء مدن عادلة ومتساوية تدفع بالتنمية المستدامة. وتلتزم الخطة الحضرية الجديدة بتحقيق مفهوم "مدن للجميع" (أو "الحق في المدينة") وتشجيع حياة في المدن آمنة وصحية وخالية من العنف للجميع. وتتقاطع الخطة مع مجموعة من الحقوق المُعترف بها دولياً، كذلك المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، لضمان أن يتمتع السكان جميعاً - بمن فيهم النساء والفتيات - بمدن آمنة ومتساوية. ويبرز الجدول 1 التقاطعات بين خطط التنمية وصكوك حقوق الإنسان التي تهدف إلى إنشاء مدن آمنة للجميع.

الجدول 1- التقاطعات بين أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

أهداف التنمية المستدامة	الخطة الحضرية الجديدة	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المساواة بين الجنسين	تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات من خلال بناء القدرات والتخطيط والسياسات والبرامج المراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية.	المادة 2 (و): اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.
	التصدي لأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها النساء والفتيات، بما في ذلك الإقصاء وعدم المشاركة الكاملة والجريمة والعنف.	المادة 10 (أ): نفس الظروف للتوجيه الوظيفي والمهني، وللوصول إلى الدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية من جميع الفئات، في المناطق الريفية والحضرية على السواء؛ وتكون هذه المساواة مكفولة في المرحلة السابقة للالتحاق بالمدرسة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وذلك في جميع أنواع التدريب المهني.
	تشجيع استفادة الجميع بصورة عادلة وميسورة من الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية دون تمييز.	

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	الخطة الحضرية الجديدة	أهداف التنمية المستدامة
المادة 1-15: تمنح الدول الأطراف المرأة المساواة مع الرجل أمام القانون. المادة 1-16 (ح): نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها.		
المادة 7: حق المرأة في المشاركة في المجال السياسي والعام على قدم المساواة مع الرجل. المادة 13 (ج): المساواة في الحقوق لكل من الرجل والمرأة في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفي جميع جوانب الحياة الثقافية.	ضمان حصول الجميع على سكن ملائم وآمن ميسور التكلفة وخدمات أساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والوصول إلى الأماكن العامة واستخدام النقل العام والحصول على السكن والاستفادة من التعليم والإعلام والاتصالات من خلال السياسات والبرامج. ضمان تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية على نحو تشاركي ومتكامل ومستدام في جميع البلدان.	الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة مدن ومجتمعات محلية مستدامة

باء- توسع المدن والعنف ضد المرأة والتنمية المستدامة

منذ مطلع القرن، أصبح الاكتظاظ السكاني مصدر قلق كبير للتنمية المستدامة. وفي القرن العشرين، كان حوالي 12.5 في المائة من سكان العالم يعيشون في المدن³، وقد ازدادت النسبة الآن إلى 52 في المائة⁴. وتشير التقديرات الإحصائية إلى أنه بحلول عام 2050، يتوقع أن يشكل سكان المدن 86 في المائة من السكان في المناطق المتقدمة من العالم و64 في المائة من المناطق النامية⁵. ونتيجة لذلك، وضع التوسع العمراني المدن في صميم خطط التنمية. وكان قد شرع في المناقشات الدولية حول تحديات توسع المدن السريع في المنتدى الحضري العالمي الخامس، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، من 22 إلى 26 آذار/مارس 2010. ويشكل إيجاد سبل للتعامل مع التوسع الحضري تحدياً رئيسياً لتحقيق أهداف التنمية العالمية⁶.

ويؤثر التوسع الحضري العالمي على المنطقة العربية التي شهدت تغيراً سريعاً منذ عام 1970. واليوم، تشكل المدن نصف المنطقة العربية، مقارنة بنسبة 45 في المائة للبلدان العربية النامية، مع تباينات كبيرة في مستويات هذا التوسع بين البلدان. ففي حين يتجاوز عدد سكان المدن 85 في المائة من مجموع السكان في البحرين وجيبوتي والكويت ولبنان وقطر، فإنه يبلغ نحو الثلث في جزر القمر والصومال واليمن⁷. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المدن في المنطقة العربية بين عامي 2010 و2050. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ثلاثة أرباع المنطقة العربية ستصبح حضرية بحلول عام 2050⁸.

Anthony Townsend, *Smart Cities: Big Data, Civic Hackers and the Quest for a New Utopia* (New York, Norton and Company, 2013). 3

.ST/ESA/SER.A/322 4

المرجع نفسه. 5

.ST/ESA/PAD/SER.E/137 6

Barry Mirkin, "Population levels, trends and policies in the Arab region: challenges and opportunities", Arab Human Development Report Research Paper Series (New York, United Nations Development Programme, August 2010). 7

.E/ESCWA/SDD/2007/2 8

وتقود المدن التنمية الاقتصادية على المستويين الوطني والعالمي. وسكان المدن أكثر قدرة على الحصول على وظائف وخدمات من سكان المناطق الريفية النائية. وفي الوقت نفسه، أدى النمو المدني السريع في المنطقة إلى تحديات إنمائية رئيسية، بما في ذلك اللامساواة الاجتماعية وضعف الأفاق الاقتصادية وإقصاء الفئات السكانية المحرومة. وتتجلى التهديدات والمخاطر المختلفة أيضاً بوضوح في المدن. وتشمل التحديات الاجتماعية الرئيسية ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وارتفاع الطلب على السكن الملائم الميسور والخدمات وتزايد معدل الجريمة. لذا، يتعرض عدد من البلدان لضغوط لوضع سياسات كافية لضمان أن يحصل الجميع على الفرص المتاحة في المدن. وهذه السياسات، القائمة على مبادئ الحكم الرشيد والمساواة، تعزز حقوق الإنسان والحقوق المتساوية في المدينة وتكفل أمان الأماكن العامة للجميع، بمن فيهم النساء والفتيات. وتشمل هذه الجهود التصدي للعنف ضد المرأة، نظراً إلى أن الإخفاق في الحفاظ على الشعور بالأمن والسلامة يؤثر على حياة النساء اليومية ويحد من حركتهن وحريتهن في ممارسة حقهن كمواطنات في المدينة (حرية التنقل والدراسة والعمل والترويج) وبينتقص من تمتعهن بحقوق الإنسان الأساسية. ولا شك أن إحساس المرأة بالأمان في الأماكن العامة محدود في مدن عربية مختلفة. وقد ذكرت مؤسسة طومسون رويترز أن القاهرة كانت أكثر المدن الضخمة⁹ خطورة للنساء على مستوى العالم، وفقاً للاستطلاع السنوي لعام 2017¹⁰. وعلاوة على ذلك، في عام 2017، صنّف موقع Trip.com مصر والمغرب من بين الدول العشر الأكثر خطورة للمسافرات¹¹.

جيم- العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة: وباء غير معترف به

المكان العام أرض مملوكة للعموم متاحة للاستخدام العام. وتشمل الأماكن العامة مجموعة من البيئات، بما في ذلك الشوارع والأرصعة والميادين والحدائق والمتنزهات والمناطق المحمية. ولكل مكان عام خصائصه المكانية والتاريخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية. ووجود أماكن عامة كافية شرط مسبق كي تعمل المدن بكفاءة وإنصاف. يؤكد "برنامج الفضاء العام حول العالم"¹² على دور الأماكن العامة كالنسيج الضام الذي تنمو عليه مدن صحية ومزدهرة. ويركز على المتطلبات الأساسية للمساحات العامة التي لا يمكن للمدينة العمل بدونها، أي الشمول والترابط والسلامة وإمكانية الوصول. وسهولة النفاذ إلى الأماكن العامة هي الخطوة الأولى نحو التمكين المدني والنفاذ إلى الفضاءات المؤسسية والسياسية. وبوسع الأماكن العامة المصممة جيداً والمصانة أن تساعد في خفض معدلات الجريمة والعنف¹³. ويمكن لاختيارات تصميم المدن السيئة، مثل الإضاءة السيئة للشوارع والممرات المنعزلة تحت الأرض، أن تُفاقم تعرض النساء لخطر العنف. ويتوخى أن تكون الأماكن العامة فضاءً للتحرك والتعاون والأفكار ولكن هذا لا ينطبق بالتساوي على الجميع، فهي بالنسبة لعدد من النساء تُعتبر أماكن تبعث على الخوف يتعين عليهن فيها الالتفات إلى الخلف باستمرار.

9 تُعرّف الأمم المتحدة المدينة الضخمة بأنها مدينة يبلغ عدد سكانها 10 ملايين نسمة أو أكثر.

10 Thomson Reuters Foundation, "Annual Poll 2017", <http://poll2017.trust.org>

Mariam Nabbout, "These 2 Arab countries are the most dangerous for women travelers", 2 August 2017, 11

<https://stepfeed.com/these-2-arab-countries-are-among-the-most-dangerous-for-women-travelers-2270>

12 برنامج المونل، "برنامج الفضاء العام حول العالم"، <https://ar.unhabitat.org/urban-initiatives/initiatives->

programmes/global-public-space-programme

United Nations Conference on Housing and Sustainable Urban Development, "Safer cities", Habitat III Issue Papers, No. 3 (New York, 2015). 13

وتبين الأبحاث أن النساء في المدن هن الأكثر تعرضاً لخطر العنف¹⁴، ما يمنعهن من المشاركة في حياة المدينة دون خوف أو خشية من العنف.

وقد بُذلت على المستويين العالمي والإقليمي جهود لجمع بيانات عن هذه القضية لتسليط الضوء على خطورة التحرش الجنسي في الأماكن العامة. فعلى المستوى العالمي، أجرت هولاباك وجامعة كورنيل في عام 2015 مسحاً بحثياً واسع النطاق¹⁵، أجريت خلاله مقابلات مع أكثر من 16000 امرأة وفتاة، ما جعله التحليل الأشمل للعنف الذي تواجهه النساء والفتيات في المدن، وخاصة في الأماكن العامة. وأشارت النتائج إلى أن أكثر من 81 في المائة ممن قوبلن تعرضن في حياتهن لشكل من أشكال العنف الجنسي والتحرش في الأماكن العامة: وواجه أكثر من 50 في المائة من النساء في أوروبا و75 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية أول حادثة تحرش قبل بلوغهن سن السابعة عشرة. وأظهر استطلاع في لندن أجراه تحالف إنهاء العنف ضد المرأة عام 2012 أن 43 في المائة من الشباب تعرضن لتحرش في الشوارع خلال عام واحد¹⁶. وفي فرنسا، وجدت دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في عام 2013 أنه في عام واحد عانت واحدة من كل خمس نساء تحرشاً لفظياً أثناء السير في الشارع¹⁷. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لأول مسح منهجي للأسر المعيشية عن العنف الجنسي في الأماكن العامة أجري في نيودلهي في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2012، أفادت تسع إناث من كل 10 أنهن تعرضن لنوع واحد على الأقل من أشكال العنف الجنسي في الأماكن العامة في حياتهن¹⁸. وأظهرت النتائج أن أكثر أشكال العنف الجنسي شيوعاً كانت التعليقات والنكات الجنسية والصفير والإشارات البذيئة، وأن تواجد المرأة بمفردها في مكان عام عامل رئيسي في زيادة تعرضها للعنف الجنسي. وأفاد أكثر من 95 في المائة من المستجيبات أنهن يشعرن بالأمان في الأماكن العامة إذا كن برفقة أخرين.

وعلى المستوى الإقليمي، لا سيما في المغرب، وجدت دراسة أجراها المفوض السامي للتخطيط على المستوى الوطني عام 2009 أن 63 في المائة من النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف الجنسي في الأماكن العامة¹⁹. وقد أعيد التأكيد على ذلك في دراسة ميدانية أجريت على 40 من النساء متنوعات عشن في الرباط، فقد بينت نتائج المسح أن معظم من قوبلن تعرضن لتحرش أو اعتداء جنسي في الأماكن العامة²⁰. وفي عام 2016، أجرى المركز التونسي للبحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة مقابلات مع 3000 امرأة جرى اختيارهن عشوائياً وكانت أعمارهن تتراوح بين 18 و64 عاماً. وأشارت النتائج إلى أن 54 في المائة تعرضن

Cecilia Tacoli, "Urbanization, gender and urban poverty: paid work and unpaid carework in the city", 14 Urbanization and Emerging Population Issues, Working Paper, No. 7 (London, International Institute for Environment and Development; New York, United Nations Population Fund, 2012).

Hollaback and Cornell University, "Cornell International Survey on Street Harassment, 2015", 15

<https://www.ihollaback.org/cornell-international-survey-on-street-harassment/>

Stop Street Harassment, "Statistics – the prevalence of street harassment", 16

<http://www.stopstreetharassment.org/resources/statistics/statistics-academic-studies/>

17 المرجع نفسه.

UN-Women and the International Center for Research on Women, *Safe Cities Free from Violence Against Women and Girls: Baseline Findings from the Safe City Delhi Programme* (Washington, D.C., 2013).

19 Stop Street Harassment, "Statistics – the prevalence of street harassment"

Safaa Monqid, "Violence against women in public spaces: the case of Morocco", *Égypte Monde Arabe*, No. 20 9 (December 2012), pp. 105-117.

لعنف نفسي أو بدني مرة واحدة على الأقل في الأماكن العامة بين عامي 2011 و2015²¹. وشملت تجاربهن ملاحقة الرجال لهن أو الإهانة أو التحرش الجنسي.

لا سبيل للشك في أن هناك حاجة لمكافحة العنف الجنسي والتحرش بالمرأة في الأماكن العامة، كما ذكرت لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين. وكانت بنود عدة في الاستنتاجات المتفق عليها مكرسة لسلامة النساء والفتيات في الأماكن العامة، ودعت هذه الاستنتاجات الدول إلى دعم تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيقها²².

دال- العنف الجنسي والتحرش بالمرأة في الأماكن العامة: الإطار القانوني

رغم أن العديد من الدول العربية يقرّ بوجود العنف الجنسي والتحرش بالمرأة في الأماكن العامة، إلا أن القليل منها سن قوانين لتجريمهما. وكانت تونس أول دولة عربية تجرّم التحرش الجنسي قانوناً في عام 2004، لكن تعريف التحرش الجنسي كان محدود النطاق²³. وعدّل قانون جديد (رقم 58-2017) قانون العقوبات، فوسّع تعريف التحرش الجنسي ليشمل جميع أعمال التحرش وزاد من العقوبة ذات الصلة من سنة واحدة في السجن إلى سنتين والغرامة من 3,000 إلى 5,000 دينار تونسي²⁴. وفي عام 2016، دخل في الجزائر قانون جديد حيّز التنفيذ لمعاقبة التحرش الجنسي، يفرض عقوبات سجن تتراوح بين شهرين وستة أشهر على مرتكبيه، بالإضافة إلى غرامات مالية حددها التشريع. وفي مصر، في أعقاب الاعتداءات الجنسية التي ارتكبت في ميدان التحرير عام 2014، أدخلت في القانون عقوبات جديدة ضد التحرش الجنسي وزيدت العقوبات الموجودة ضد الاعتداء الجنسي. وبموجب القانون الجديد، يمكن أن يواجه من تثبت إدانتهم السجن مدة تصل إلى خمس سنوات وغرامة تصل إلى 50,000 جنيه مصري. وفي عام 2018، وافق مجلس الشورى السعودي على نظام داخلي جديد لمكافحة التحرش، يحكم بالسجن مدة خمس سنوات كحد أقصى وغرامة قدرها 300,000 ريال سعودي²⁵. وفي عام 2019، بدأ سريان قانون يجرّم الإساءات للنساء في المغرب ويُعرّف بوضوح التحرش الجنسي ويفرض عقوبات بالسجن تتراوح بين شهر وستة أشهر وغرامات تتراوح بين 200 و1,000 دولار على الجناة.

وهناك دول أخرى بصدد سن قوانين التحرش الجنسي. ففي لبنان، قدّم مشروعاً قانونين يعاقبان التحرش الجنسي وافق عليهما مجلس الوزراء ولكن لم يصوّت عليهما البرلمان بعد. وتعمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على ضمان أن يعالج التحرش بشكل صريح في قوانين العمل والتعليم، كما في قانون العقوبات، ولكن لم تقدّم للمشرعين أية تعديلات قانونية حتى الآن²⁶. ويبين الجدول 2 القوانين التي تتعلق بالتحرش الجنسي في المنطقة العربية.

21 المرجع نفسه.

22 E/2013/27-E/CN.6/2013/11

23 H. Kearl, "Tunisia street harassment study", 11 June 2016, <http://www.stopstreetharassment.org/tag/tunisia/>

24 Tunisia, Loi Organique n° 2017-58 du 11 Août 2017, Relative à L'élimination de la Violence à L'égard des Femmes, Article No. 226, *Journal Officiel de la République Tunisienne* (15 August 2017).

25 About Her, "Saudi Arabia's new anti-harassment law: what you need to know", 24 June 2018,

<https://www.abouther.com/node/10826/people/features/saudi-arabias-new-anti-harassment-law-what-you-need-know>

26 Elizabeth Whitman, "As Jordanian women leave the home, sexual harassment reaches unprecedented levels", 18 March 2014, <https://www.thenation.com/article/jordanian-women-leave-home-sexual-harassment-reaches-unprecedented-levels>

هناك ضرورة لوضع إطار قانوني تثبته سياسات وبرامج لاتباع نهج شامل لمكافحة العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة. وقد اكتسبت الحلول المبتكرة التي توسع دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ مثل هذه السياسات والبرامج زخماً في السنوات الماضية. وأدرجت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة من وسائل تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى مكافحة العنف ضد المرأة في الأماكن العامة. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً أداة لتنفيذ "الخطة الحضرية الجديدة" التي تشدد على أهمية السلامة للجميع في الأماكن العامة والتصدي للتحديات الأخرى التي تواجهها المدن. وتستكشف الأقسام التالية الممارسات الجيدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصدي للعنف ضد المرأة في الأماكن العامة.

الجدول 2- نظرة عامة على القوانين المتعلقة بالتحرش الجنسي في الأماكن العامة

البلد	الوضع	التفاصيل
الأردن	جزئياً	يعاقب ما يمكن أن ينطبق عليه تحرش جنسي بموجب المادة 305 من قانون العقوبات بالحبس وبغرامة كل من داعب بصورة منافية للحياء شخصاً لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى، وامرأة أو فتاة لها من العمر ثماني عشرة سنة أو أكثر دون رضاها. ويعاقب بموجب المادة 306 كل من عرض على شخص لم يكمل الثامنة عشرة من عمره أو على أنثى مهما بلغ عمرها عملاً منافياً للحياء أو وجه لأي منهما كلاماً منافياً للحياء.
البحرين	جزئياً	رغم عدم وجود عقوبة للتحرش الجنسي في قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 36 لعام 2012، يعاقب قانون الخدمة المدنية على الاعتداء أو التحرش الجنسي بالقول أو الفعل لموظفي الحكومة في مكان العمل. ويجرم قانون العقوبات بموجب المواد 344 و348 من واقع أنثى بغير رضاها والاعتداء على العرض ويعاقب بموجب المادة 351 بالسجن وبدفع غرامة من تعرض لأنثى على وجه يחדس حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق ويعاقب بذات العقوبة إذا كان التعرض بطريق التليفون.
تونس	نعم	يعاقب بالسجن بموجب الفصل 226 ثالثاً من المجلة الجنائية مرتكب التحرش الجنسي. ويعدّ تحرشاً جنسياً كل إمعان في مضايقة الغير بتكرار أفعال أو أقوال أو إشارات من شأنها أن تنال من كرامته أو تחדس حياءه وذلك بغاية حمله على الاستجابة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية أو بممارسة ضغوط عليه من شأنها إضعاف إرادته على التصدي لتلك الرغبات.
الجزائر	نعم	يعاقب بموجب المادة 333 (معدّلة) من قانون العقوبات بالحبس وبغرامة من ارتكب فعلاً علانياً مخالاً بالحياء. وبموجب المادة 341 مكرراً (جديدة) من ارتكب جريمة التحرش الجنسي.
الجمهورية العربية السورية	جزئياً	لا يشمل قانون العمل مخالفة محددة للتحرش الجنسي بينما يعاقب بموجب المادة 505 من قانون العقوبات من لمس أو داعب بصورة منافية للحياء قاصراً لم يتم الخامسة عشرة من عمره، ذكراً كان أو أنثى، أو فتاة أو امرأة لهما من العمر أكثر من خمس عشرة سنة دون رضاها بالحبس.
جيبوتي	جزئياً	يجرم قانون العقوبات بموجب المادتين 430 و431 الأقوال الجارحة، بأي طريقة أو شكل، وكل من يرتكب إهانة عامة بالسجن وغرامة.
دولة فلسطين	جزئياً	لا يجرم التحرش الجنسي بموجب قانون العمل. يعاقب بالحبس بموجب المادة 305 من قانون العقوبات كل من داعب بصورة منافية للحياء شخصاً لم يتم الخامسة عشرة من عمره ذكراً أو أنثى، أو امرأة أو فتاة لها من العمر خمس عشرة سنة أو أكثر دون رضاها.

البلد	الوضع	التفاصيل
دولة قطر	نعم	يعاقب بموجب المادة 291 بالحبس وغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قصد، خدش حياء أنثى، بأن تفوه بأي كلمة، أو صدر عنه أي صوت أو إيماء أو عرض أي شيء، قاصداً أن تصل الكلمة أو الصوت إلى سمع تلك الأنثى أو يقع بصرها على الإيماء أو الشيء الذي يعرضه. ويُعاقب بذات العقوبة، كل من تطفل على أنثى في خلوتها.
سلطنة عُمان	جزئياً	لا توجد هناك مخالفة محددة بالتحرش الجنسي إنما يعاقب بموجب المادة 266 من قانون العقوبات التعرض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو الفعل ويتطفل على أنثى بخلوتها بالسجن وبغرامة.
السودان	نعم	عدلت المادة 151 من القانون الجنائي في عام 2015 لتشمل الأفعال الفاحشة والتحرش.
الصومال	نعم	تنص المادة 24 من الدستور المؤقت لعام 2012 على أن يتمتع جميع العمال، ولا سيما النساء، بحق خاص في الحماية من الاعتداء الجنسي. واعتمد في عام 2016 قانون بونتلاند للجرائم الجنسية.
العراق	نعم	يحظر قانون العمل التحرش الجنسي في الاستخدام والمهنة سواء كان على صعيد البحث عن العمل أو التدريب المهني أو التشغيل أو شروط وظروف العمل. ويعاقب بموجب المادة 400 من قانون العقوبات بالحبس وبغرامة من ارتكب مع شخص، ذكراً أو أنثى، فعلاً مخللاً بالحياء بغير رضاه أو رضاها ويعاقب بموجب المادة 402 بالحبس وبغرامة الأفعال المخلة بالحياء ومن تعرض لأنثى في محل عام بأقوال أو أفعال أو إشارات على وجه يخدش حياءها ومن طلب أموراً مخالفة للأداب من آخر ذكراً كان أو أنثى.
لبنان	جزئياً	لا يحظر قانون العمل التحرش الجنسي في مكان العمل ويعاقب قانون العقوبات على أفعال قد ينطبق عليها وصف التحرش الجنسي مثل المادة 507 على معاقبة من أكره آخر بالعبث والتهديد على مكابدة أو إجراء فعل مناف للحشمة والمادة 519 من لمس أو داعب بصورة منافية للحياء قاصراً ذكراً كان أو أنثى أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره أو دون رضاه.
ليبيا	نعم	يحظر البند 10 من المادة 12 من قانون علاقات العمل على الموظفين القيام أو التحريض على القيام بأي فعل من قبيل أفعال التحرش الجنسي. ويعاقب قانون العقوبات بالحبس وبغرامة بموجب المادة 420 مكررة كل من تعرض لأنثى على وجه يخدش حياءها بالقول أو الفعل أو الإشارة في طريق عام أو مكان مطروق، وكل من حرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال أو أفعال، وبموجب المادة 421 كل من ارتكب فعلاً فاضحاً في محل عام مفتوح أو معروض.
مصر	نعم	عدل القانون رقم 50 لسنة 2014 المادة 306 مكرراً (أ) التي يعاقب بموجبها بالحبس وبغرامة كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إحياءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو القول أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلوكية واللاسلكية وتضيف المادة 306 مكرراً (ب): يعد تحرشاً جنسياً إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة 306 مكرراً (أ) بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية.
المغرب	نعم	يعاقب بموجب المادة 503-1 من القانون الجنائي بالحبس وبغرامة كل من ارتكب جريمة التحرش الجنسي وكل من استعمل ضد الغير أوامر أو تهديدات أو وسائل للإكراه أو أية وسيلة أخرى مستغلاً السلطة التي تخولها له مهامه، لأغراض ذات طبيعة جنسية.

البلد	الوضع	التفاصيل
المملكة العربية السعودية	نعم	في عام 2018 صدرت الموافقة على النظام الداخلي لمكافحة التحرش. ويقصد بالتحرش لغرض تطبيق أحكام هذا النظام كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي تصدر عن شخص تجاه أي شخص آخر، تمس جسده أو عرضه أو تخدش حياؤه بأي وسيلة كانت بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة.
اليمن	جزئياً	لا توجد مخالفة محددة بالتحرش الجنسي. إنما يعاقب بالحبس وبغرامة بموجب المادة 273 من قانون الجرائم والعقوبات الفعل الفاضح المخل بالحياء، وهو كل فعل يناهز الآداب العامة أو يخدش الحياء وبموجب المادة 275 الفعل الفاضح مع أنثى، من أتى عملاً فاضحاً مع أنثى بغير رضاها.

المصدر: تجميع الإسكوا استناداً إلى نصوص فوانين الدول ومعلومات من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، **عدالة النوع الاجتماعي والقانون: تقييم للقوانين المؤثرة على المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية.**

ملاحظة: تشير كلمة "نعم" إلى أن التحرش الجنسي معرّف في التشريعات ويحظره قانون العقوبات أو قانون العمل. وتشير كلمة "جزئياً" إلى أن التحرش الجنسي غير معرّف في التشريعات، غير أن معاقبة مخالفات محددة ترد في قوانين العقوبات أو قوانين العمل قد توفر بعض الحماية ضد التحرش الجنسي.

ثانياً- حلول مبتكرة لمعالجة العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة

في عام 2018، قام مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد المرأة بتحليل العنف عبر الإنترنت والعنف الذي تيسره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضد النساء والفتيات من منظور حقوق الإنسان، وأشار إلى أن العنف ضد المرأة المتصل بالتكنولوجيا يتفاقم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني. مع ذلك، أكدت الأدبيات الدولية بقوة على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بالمساواة بين الجنسين على نحو مبتكر. فمنذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقد في بيجين عام 1995، اعتبرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فائقة الأهمية لتحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وفي عام 2003، أكدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستوفر فرصاً لمشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة في كافة مجالات المجتمع. وقد جرى التأكيد على ذلك في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام 2005 وفي القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات. وذكر دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوضوح في دورتي لجنة وضع المرأة الخامسة والخمسين والسابعة والخمسين. واليوم، يعتبر دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز المساواة بين الجنسين عالمياً أحد وسائل التنفيذ الثلاث للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة حول المساواة بين الجنسين، والذي يتضمن مقصدين يركزان على مكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة.

وهناك أدلة وافرة على الدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الشعور بالسلامة والأمن لدى النساء والفتيات في الأماكن العامة. غير أن الممارسات الجيدة العالمية والإقليمية ذات الصلة لا تزال في مراحلها الأولية. وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة التوعية حول التحرش في الأماكن العامة، وتحديد المناطق الآمنة، والدعوة إلى توفير خدمات آمنة، والإبلاغ عن المناطق غير الآمنة، وتتبع النساء والفتيات عند الحاجة. ويتفاوت نوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة ما بين الممارسات الجيدة، ويمكن أن يشمل منصات الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول التي يتم تنزيلها على الهواتف الذكية والتكنولوجيا القابلة للارتداء (الملابس التكنولوجية).

أف- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتوعية حول العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة

لرفع مستوى الوعي حول التحرش في الأماكن العامة أهمية حاسمة. ففي كندا، صُمم تطبيق الهاتف الذكي Campus Safety Watch²⁷ للتوعية لخدمات السلامة الشخصية المتوفرة في جميع الجامعات، وللمساعدة على تحسين سلامة الطلاب الشخصية، وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في السلامة العامة للرجال وللنساء. وتتضمن هذه المبادرة حملات توعية مثل "أمان النساء" و "الصمت لا يعني القبول". وعلى نحو مشابه، في تونس، يرفع تطبيق SafeNes²⁸ للهواتف المحمولة مستوى الوعي ويربط الضحايا بالمنظمات غير الحكومية المتخصصة. وهو يتيح للمستخدمات الإبلاغ عن التحرش الجنسي وتعيين شخص موثوق به لمتابعة تحركاتهن في الأماكن التي لا يشعرن فيها بالأمان. كما يوفر SafeNes مقاطع فيديو عن الدفاع عن النفس وخرائط للمناطق الآمنة ويُعلم المُستخدمات بالإجراءات القانونية للإبلاغ عن التحرش الجنسي. وفي مصر، يهدف تطبيق StreetPal²⁹ إلى تزويد الفتيات والنساء بالمعلومات الضرورية حول جريمة التحرش الجنسي وتمكينهن من اتخاذ موقف تجاهها وتقديم خيارات للناجيات منهن.

باء- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدعوة إلى توفير خدمات آمنة

هناك على الصعيدين الدولي والإقليمي مبادرات متنوعة تهدف إلى رسم خرائط للمناطق الآمنة، وضمان أن تشجع هذه الخرائط على تقديم خدمات آمنة. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة البرنامج الرئيسي العالمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان "مدن آمنة وأماكن عامة آمنة"، التي تبني على البرنامج العالمي "مدن آمنة وخالية من العنف ضد النساء والفتيات" الذي أُطلق عام 2011. وتدعم المبادرة منظمات نسائية رائدة ووكالات الأمم المتحدة وأكثر من 70 شريكاً عالمياً ومحلياً. وهي تهدف إلى وضع وتنفيذ وتقييم أدوات وسياسات ونُهُج شاملة لمنع ومكافحة التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في ظروف مختلفة. وقد بدأت ببرامج تأسيسية في كيتو والقاهرة ونيودلهي وبورت موريسبي وكيغالي، لتشمل البرامج 35 مدينة بحلول نهاية عام 2018³⁰. وينفذ البرنامج على المستوى الوطني من خلال شراكات مع الحكومات ومكاتب رؤساء البلديات والمجموعات النسائية وغير ذلك من الشراكات المجتمعية. وتكثف كل مدينة تشارك في هذا البرنامج الإطار العالمي للسياقين المحلي والقطري. ويتمثل الهدف المشترك الذي يُوَطّر جميع الأعمال في إطار المبادرة بضمان تمكين جميع النساء والفتيات اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في فضاءات عامة خالية من التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي. وتماشياً مع البرنامج، تستخدم النساء والفتيات المراهقات المدربات في البرازيل هواتفهن الذكية لتحديد مخاطر السلامة، مثل البنية التحتية أو الخدمات المتعطلّة ومسارات المشي المحجوبة وقلة الإضاءة. وقد مكّن ذلك المجتمعات في ريو دي جانيرو من تحديد مخاطر السلامة في 10 من الأحياء الفقيرة العالية المخاطر في المدينة، وعرضت النتائج على السلطات المحلية لوضع حلول. وفي بورت مورسبي، عملت السلطات المحلية والشرطة والمنظمات النسائية معاً لتحسين البنية التحتية ورفع مستوى الوعي العام حول العنف

Centennial College, "Campus safety watch", www.centennialcollege.ca/about-centennial/safety-and-security/campus-safety-watch/for-your-safety/ 27

Women You Should Know, "Tunisian youth activist working to make women and girls feel safe in public spaces", 20 February 2018, <https://womenshouldknow.net/tunisian-activist-women-girls-feel-safe/>

<https://streetpal.org/about.html> 29

UN-Women, *Towards an End to sexual Harassment: The Urgency and Nature of Change in the ERA of #METOO* (New York, 2018). 30

الجنسي وتدريب ضباط الشرطة؛ وقدمت خدمة حافلات عامة جديدة تخدم حصرياً النساء والأطفال تقودها طواقم ببدلات رسمية لضمان السلامة أثناء الرحلات من وإلى العمل.

وتشمل الأمثلة الأخرى على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة العنف الجنسي والتحرش ضد المرأة في المدن مبادرات مثل زرّار الذعر panic buttons³¹ والتتبع بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، ونظام الدائرة التليفزيونية المغلقة (CCTV). ولا شك في أن استخدام التكنولوجيا الصحيحة ضروري لتوفير حل ملائم لمكافحة العنف الجنسي والتحرش ضد النساء في الأماكن العامة. ولكن، وكما ذكرنا سابقاً، كي يكون الحل شاملاً، ينبغي أن يدعمه إطار قانوني، كما هو موضح في الإطار أدناه.

روتردام، أول مدينة تطبق نهجاً شاملاً لمكافحة التحرش الجنسي في الشوارع بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لمكافحة ارتفاع معدل العنف الجنسي والتحرش بالنساء في شوارع روتردام، جعلت بلدية المدينة التحرش الجنسي بالنساء في الشارع جريمة يعاقب عليها القانون. وقد عدلت اللوائح المحلية للمدينة لضمان أن أي شخص يقوم بالصفير لامرأة أو يتبعها أو يزجها قد يواجه غرامة تتراوح بين 190 يورو و4100 يورو أو عقوبة تصل إلى ثلاثة أشهر سجنًا، ابتداءً من عام 2018.

وفي تموز/يوليو 2017، بدأت المدينة تصدر تحذيرات من التحرش الجنسي في الشارع وعيّن ضباط إضافيون لتنفيذ اللوائح الجديدة. كما أنشأت المدينة خطأً ساخناً للضحايا. وبحلول نهاية عام 2017، أطلقت تطبيقاً للجوّال يسمى STOPapp (<https://stopikpraat.nl/app/>) يمكّن ضحايا التحرش الجنسي من الإبلاغ عن الحوادث فوراً مع مراعاة السرية. وبذلك أصبحت روتردام أول مدينة في أوروبا تقدم نهجاً شاملاً لمكافحة التحرش الجنسي في الشوارع بجعل تطبيق التحرش الجنسي متاحاً لجميع سكانها وزوارها ومعاقبة المتحرشين بدفع غرامات و/أو بالسجن.

والتطبيق موجه في المقام الأول إلى الحالات التي لا يعتبر فيها من يبلغ عن المضايقة أن تدخل الشرطة المباشر ليس ضرورياً، رغم أنه يمكن أن يُربط برقم الطوارئ إذا ما تصاعدت المواجهة. ويتيح التطبيق الجوال لمن يقدمون الشكاوى إعطاء مواقعهم، ووصف طبيعة المضايقة، وإضافة أي معلومات يشعرون أنها مناسبة، مع البقاء مجهولين.

في هذه الحالة، تكمن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعلومات المُبلّغ عنها، والتي تتيح لمجلس المدينة وضع خريطة توضح الأماكن التي تواجه فيها المرأة مشاكل، والمواقع التي تحدث فيها مشاكل متكررة، وما إذا كانت نساء مختلفات يستهدفن كثيراً بطرق متشابهة. وتساعد هذه البيانات البلدية على توجيه جهودها بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق مدينة خالية من العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الشوارع.

المصدر: Peter Cluskey, "Rotterdam launches app to combat sexual harassment", 19 December 2017, www.irishtimes.com/news/world/europe/rotterdam-launches-app-to-combat-sexual-harassment-1.3332913
Janene Pieters, "Sexually harassing women, cat-calling to draw heavy fine, jail time in Rotterdam", 8 June 2017, <https://nltimes.nl/2017/06/08/sexually-harassing-women-cat-calling-draw-heavy-fine-jail-time-rotterdam>

جيم- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإبلاغ عن الأماكن العامة غير الآمنة

تيسّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً الإبلاغ عن الأماكن العامة غير الآمنة ورسم خرائط للمناطق الساخنة التي يحدث فيها التحرش. أحد الأمثلة من لندن هو Safe and the City³²، وهو موقع على الإنترنت يقدم للمستخدمين خريطة حقيقية للندن، تتضمن تفاصيل عن المناطق التي واجه فيها نساء أو رجال

31 زرّ الذعر هو زر على جهاز إلكتروني أو هاتف محمول يهدف إلى مساعدة الأشخاص في حالات الطوارئ عن طريق تنبيه شخص يعرفونه أو الشرطة، حسب الجهاز.

32 www.safeandthecity.com

تحرشاً. وللخريطة مفتاح تفصيلي يميّز الاعتداء والصفير والتعليق والتلمس والتعرض غير اللائق والمطاردة والتقاط الصور من بين أفعال تحرش أخرى. ويمكن لمستخدمي التطبيق الإبلاغ عن التحرش دون ذكر الاسم، وبعد ذلك تحدّث الخريطة ليراها آخرون. والهدف الرئيسي هو جعل الناس يشعرون بالأمان من خلال الحشد الجماعي لبيانات الجرائم، ما يسهم في إيجاد شوارع ومجتمعات ومدن آمنة. وهناك أيضاً، Hollaback³³ وهي حركة عالمية لإنهاء التحرش في الشوارع في جميع أنحاء العالم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهناك في البرازيل NãO Me Calo³⁴، التي تعني "لن أسكت"، وهو تطبيق لمكافحة التحرش يتيح للمستخدمين استعراض المطاعم على أساس كيفية معاملتها للمرأة. وفي مصر، حيث تتعرض نسبة عالية من النساء للتحرش الجنسي، تتلقى أداة رسم خرائط للعنف في الوقت الحقيقي تسمى HarassMap³⁵ بلاغات عن التحرش الجنسي من خلال رسائل نصية قصيرة وتحملها أنياً على خريطة توضح مكان حدوث التحرش الجنسي في القاهرة. وفي المغرب، يتصدى تطبيق "فين امشي"³⁶ (أين أذهب؟) للعنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة من خلال اقتراح أماكن آمنة للنساء. ومن خلال هذا التطبيق، تُستعرض الأماكن وتصنّف اعتماداً على مدى مراعاتها للإناث في محاولة لمساعدتهن على إعادة امتلاك الأماكن العامة. ويهدف التطبيق إلى زيادة سلامة النساء في الأماكن المشتركة وتشجيع الشركات والمؤسسات على تقديم تسهيلات للنساء. وتساعد هذه الممارسات النساء على الابتعاد عن الأماكن العامة التي يحدث فيها التحرش، واتخاذ قرارات تحرك مستنيرة، كما يشجع أصحاب المطاعم وغيرها من الأماكن العامة على تقديم تسهيلات للنساء على نحو أفضل ويحث المسؤولين الحكوميين على مراقبة مناطق التحرش الساخنة.

دال- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتتبع السلامة في الأماكن العامة

عموماً، تشعر النساء بالأمان في الأماكن العامة إذا كن برفقة شخص ما. وقد أكد مسح نيودلهي المذكور أعلاه أن 95 في المائة من اللاتي قوبلن بأبلغن عن شعورهن بالأمان في الأماكن العامة إذا كن برفقة أحد. وتوفر الممارسات الجيدة المذكورة أدناه لتتبع تنقلات النساء إحساساً افتراضياً بالرفقة. كما أنها تقدم يد المساعدة في المواقف الخطرة.

يتيح تطبيق SafetiPin³⁷ للمستخدم تنبيه شخص معين عندما يشعر بعدم الأمان، وإرسال مؤشر الموقع المحدد إلى صديق أو إلى أحد أفراد العائلة ليتمكن من تعقب المستخدم على الخريطة إلى أن يصل وجهته. ويتضمن التطبيق أيضاً إنذار طوارئ يمكن تفعيله إذا كانت هناك حاجة إلى المساعدة. كما أنه يقوم أيضاً بتجميع المعلومات حول سلامة منطقة معينة، وذلك باستخدام ميزة تتيح للمستخدمين تصنيف أجزاء من المدينة استناداً إلى عوامل مثل الإضاءة وإمكانية الرؤية، ما يبسط اختيار الطريق الآمن ليُتبع، خاصة في الليل. ويتضمن

33 www.ihollaback.org

Julie Zeilinger, "Meet the group of young female coders who developed a yelp-like safety App", 22 April 2015, 34

<https://mic.com/articles/116204/how-a-group-of-young-female-coders-developed-a-yelp-like-safety-app#CwEwTyCav>

35 <https://harassmap.org/en/>

36 <https://finemchi.com/about/>

37 <http://safetipin.com/>

التطبيق، الذي صُمم بطريقة تأخذ بالاعتبار السلامة الشخصية، عدداً من الميزات الأساسية كنظام التتبع العالمي لتحديد المواقع، وأرقام اتصال للطوارئ، وإرشادات اتجاهات إلى المواقع الآمنة.

وتدعم الشرطة تطبيق Smart24x7³⁸ لضمان سلامة النساء وكبار السن. وهو يرسل تنبيهات دُعر لجهات الاتصال للطوارئ عند وقوع مشكلة، ويسجل الأصوات ويأخذ صوراً في حالة الذعر وينقلها إلى الشرطة.

ويتبع تطبيق bSafe³⁹ تحركات المستخدم من خلال مسار مباشر على نظام التتبع العالمي لتحديد المواقع. ويمكن للمستخدم أيضاً ضبط تنبيه موقوت على هاتف جهات الاتصال للطوارئ، يُفعل إذا لم يصل المستخدم وجهته. عندما يفعل طلب النجدة SOS، يقوم التطبيق بإجراء مكالمة مزيفة ليبلغ جهات الاتصال للطوارئ بموقعه ويزودها بمقاطع فيديو للموقع.

وفي المنطقة العربية، طوّر تطبيق Securella⁴⁰ على الهاتف المحمول في المغرب. وهو يتيح للمرأة إطلاق إنذار عندما تشعر أنها في خطر، يربطها مع الشرطة للتدخل الفوري، ويوفر "نوابض" مختلفة: النقر مرة واحدة عند الشعور بعدم الأمان في منطقة ما، والنقر ثلاث مرات عند الخطر وتكون هناك حاجة إلى تدخل الشرطة.

ومن الجدير بالملاحظة دور التكنولوجيا القابلة للارتداء (الملابس التكنولوجية) في تتبع النساء والفتيات في الأماكن العامة، كما هو موضح في ممارسات جيدة مختلفة. ففي الولايات المتحدة، ترسل الصافرة Geko⁴¹ التي يمكن ارتداؤها صوت طوارئ عندما يكون من يرتديها في خطر. ويصفها مطورها بأنها الصافرة الذكية الأولى في العالم، وهي مدعومة بنظام التتبع العالمي لتحديد المواقع وتكنولوجيا بلوتوث لتنبيه الأصدقاء أو العائلة على الفور عند وقوع مشكلة. غير أنها ليست كتومة مثل الملابس التكنولوجية الأخرى لأن على من يرتديها أن ينفخ الصافرة. ويرسل الجهاز رسائل نصية ورسائل بالبريد الإلكتروني ويهاتف الأصدقاء أو أفراد الأسرة مرفقاً ذلك بخريطة لموقع من يرتديها. وهو يتبع مرتديها بدقة تلو الأخرى حتى يُلغى الإنذار.

وهناك مثال آخر هو InvisaWear⁴²، الذي يبتدع مجوهرات ذكية يمكن ارتداؤها حول الرقبة وتتضمن وظيفة نقر مزدوج ترسل رسالة طوارئ إلى أشخاص محددین والشرطة مرفقة بموقع المرتدي على نظام التتبع العالمي لتحديد المواقع. وتتضمن المجوهرات المطلية بالذهب أو الفضة بطارية ودارة يمكن تفعيلها باستشعار الضغط. وتوفر خمس جهات اتصال في حالات الطوارئ وتتصل بالهاتف الذكي الخاص بمرتديها من خلال البلوتوث.

.www.smart24x7.com 38

.https://getbsafe.com/ 39

Christina Richter, "Securella – when security meets Cinderella", n.d., www.vodafone-institut.de/f-lane/securella-security-meets-cinderella/ 40

.www.mygekogear.com 41

.www.invisawear.com 42

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

بيّنت موجة القصص الأخيرة التي وردت ممن يستخدمون هاشتاج #MeToo أن العنف الجنسي والتحرش بالنساء ظاهرة عالمية⁴³ بغض النظر عن البلد والثقافة، بل إنها مشكلة خطيرة تتطلب استجابة شاملة من خلال التشريعات والسياسات والاستفادة من نُهج مبتكرة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وترتبط السلامة في المدن ارتباطاً أساسياً بمفهوم "الحق في المدينة" وتشمل حقوق الناس في التنقل وإمكانية الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي توفرها المدن. وتواجه النساء في كل مدينة في أنحاء العالم، في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، العنف الجنسي والتحرش في الأماكن العامة. وقليلة هي المدن المنفتحة بما يكفي لتُخضع نفسها للمساءلة وتتخذ إجراءات لمعالجة المشكلة على نحو شامل، لا سيما من خلال الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا تجعل هذه التكنولوجيات النساء والفتيات يشعرن بالأمان والأمن فحسب، بل تمكنهن أيضاً من تبادل خبراتهن والتواصل للحصول على المساعدة والدعم والبحث في طرق مكافحة الإيذاء والتحرش في حياتهن اليومية. وفي حين أن تطبيق الهاتف المحمول أو جهاز السلامة الذي يمكن ارتداؤه قد لا يحرر النساء والفتيات من العنف والتحرش، إلا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساعدن على تعزيز إحساسهن بالأمان والأمن.

قدمت هذه الوثيقة لمحة عن نظرة المجتمع الدولي إلى العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة وكيف يتصدى لهما. كما عرضت أيضاً الممارسات الجيدة على المستويين الدولي والإقليمي. وصانعو السياسات في المنطقة العربية مدعوون للنظر في التوصيات التالية لمكافحة العنف ضد المرأة والتصدي للعنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة لتوفير مدن آمنة للجميع:

- اعتماد نهج شامل لمكافحة العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة استناداً إلى إطار تشريعي، بما في ذلك سن قوانين لتجريم العنف الجنسي والتحرش بالنساء لتشجيع وجود فضاء عام خالٍ من العنف؛
- اعتماد نهج يراعي الاختلاف في الأدوار الاجتماعية والاحتياجات للمرأة والفتاة والرجل والفتى في تخطيط المدن، مما يتيح التمتع الكامل بالحقوق في أماكن عامة خالية من العنف؛
- استكشاف وتوسيع الحلول المبتكرة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصدي للعنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة، وتعزيز التعاون بين صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنظمات الدولية والحكومة والمجتمع المدني لتطوير البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- الاستفادة من جهود المجتمع المدني لزيادة معدلات محو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين النساء ومكافحة العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة.